

Distr.: General
27 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البنود ٩ و ١٣٣ و ١٣٤ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقييمات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس
الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١

التقرير العاشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن
التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ (A/66/510). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير،
بممثلين للأمين العام قدموا معلومات إضافية.

٢ - وكما ورد في تقرير الأمين العام، تقدّر الاحتياجات الإضافية الناجمة عن القرارات
والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١
بنحو ٥٧٢ ٩٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية، ويتوقع أن تُستوعب بالكامل ضمن الموارد
المقترحة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣ - وتتعلق الاحتياجات الناجمة عن اتخاذ المجلس قراره ١٤/٢٠١١ بشأن تشجيع التعاون
الإقليمي من أجل تعزيز أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة في آسيا والمحيط الهادئ بتوفير
خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية لمنتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكما يرد في
الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام وفي مرفقه، سيترتب على اتخاذ المجلس قراره ١٤/٢٠١١



نشوء الحاجة إلى موارد إضافية بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، ستُطلب موارد خارجة عن الميزانية بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتنفيذ الأنشطة التي طلبها المجلس في ذلك القرار.

٤ - وفيما يتصل باتخاذ المجلس قراره ٢٣/٢٠١١ بشأن لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، تتعلق الاحتياجات بتقديم تقرير عن دور اللجنة وعملها في مجال تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، والدعوة إلى عقد اجتماع مدته يوم واحد في عام ٢٠١٢ بالتزامن مع اجتماع خاص رفيع المستوى للمجلس. وكما يرد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام وفي مرفقه، ستنشأ احتياجات إضافية بمبلغ ٧٩ ٨٠٠ دولار في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، لترجمة وإصدار التقرير وتوفير خدمات الترجمة الشفوية للاجتماع الذي سيعقد ليوم واحد (٧٤ ٨٠٠ دولار)، وفي إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، لتغطية ما يرتبط بذلك من تكاليف دعم المؤتمرات (٥ ٠٠٠ دولار).

٥ - وتتعلق الاحتياجات الناجمة عن اتخاذ المجلس قراره ٢٤/٢٠١١ بالجلسات السنوية للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، التي تشمل دورة واحدة مدتها ثلاثة أيام تُعقد في نيويورك في مطلع كانون الثاني/يناير أو في شهر آب/أغسطس خلال فترات انخفاض النشاط في جدول الأمم المتحدة للمؤتمرات والاجتماعات. وكما يرد في الفقرتين ١٦ و ١٨ من تقرير الأمين العام وفي مرفقه، ستنشأ احتياجات إضافية بمبلغ ٣٢٣ ٢٠٠ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تشمل مبلغاً مجموعته ٢٩٣ ٢٠٠ دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات من أجل توفير مترجمين شفويين (١٣٧ ٠٠٠ دولار) وخدمات الوثائق (١٥٦ ٢٠٠ دولار)؛ ومبلغاً مجموعته ٣٠ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، لتوفير خدمات دعم الاجتماعات.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام بشأن احتياجات فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وما بعدها تشير إلى أن الأمين العام يمكن أن يطلب دعماً مالياً من صندوق استئماني يتم إنشاؤه لدعم عمل لجنة الخبراء. وتلاحظ اللجنة الاستشارية باطلاعها على اختصاصات لجنة الخبراء المضمّنة في مرفق تقرير الأمين العام عن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية (E/2011/89)، أن أنشطتها ستُنفذ في حدود الموارد القائمة

دون أن تترتب عليها أية آثار في الميزانية. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن لجنة الخبراء قد أنشئت في حدود الموارد المتاحة على أساس أنه سيكون بوسع بعض الدول الأعضاء تيسير عمل لجنة الخبراء سواء عن طريق تقديم مساهمات عينية، من قبيل استضافة الاجتماعات، أو تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني، وأنه في حال بدا أن الاحتياجات تتجاوز الموارد المتاحة، تقوم لجنة الخبراء بتعديل الجدول الزمني لدورها تبعاً لذلك. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الصندوق الاستئماني سيساهم في تيسير مشاركة خبراء من بلدان نامية في عمل لجنة الخبراء. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تعقد لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية اجتماعاتها في نيويورك خلال فترات انخفاض النشاط في جدول الأمم المتحدة للمؤتمرات والاجتماعات، وهي على ثقة بأن الأمين العام سيتعاون مع مجتمع المانحين من أجل كفالة مشاركة البلدان النامية على نطاق واسع.

٧ - وفيما يتصل باتخاذ المجلس مقرره ٢٥٨/٢٠١١، تتعلق الاحتياجات بتوفير خدمات المؤتمرات للفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح باب العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي. وكما يرد في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام وفي مرفقه، ستلزم موارد بمقدار ٩٨ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك ٤٥ ٩٠٠ دولار لتوفير خدمات المؤتمرات لأربع جلسات للفريق العامل و ٥٢ ١٠٠ دولار لتغطية تكاليف الترجمة التحريرية وإصدار تقرير الفريق العامل.

٨ - وتتعلق الاحتياجات الناجمة عن اتخاذ المجلس مقرره ٢٦٨/٢٠١١ بحضور أعضاء الفريق الاستشاري المخصص لهيئة اجتماعات تشاورية مع مؤسستي بريتون وودز من المقرر عقده في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ٢٠١٢، وبإيفاد بعثة إلى هايتي في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وكما يرد في الفقرة ٢٦ من تقرير الأمين العام وفي مرفقه، ستلزم موارد بمبلغ ٢١ ٩٠٠ دولار في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لتغطية تكاليف السفر وبدل الإقامة اليومي والمصروفات الثرية في محطات السفر الخمسة أعضاء في الفريق الاستشاري ولتغطية الاحتياجات اللازمة لخدمات دعم الاجتماعات في بورت - أو - برانس.

٩ - ويشير الأمين العام إلى أنه لا يُطلب رصد اعتمادات إضافية زيادة على مستوى التمويل المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وأن اتخاذ الجمعية العامة للقرارات التي أوصى بها المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ لن يستلزم

رصد أي اعتمادات إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١
(انظر A/66/510، الفقرة ٣٠).

١٠ - ويرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرتين ٣١ و ٣٢ من تقرير الأمين العام. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مسار العمل الذي اقترحه الأمين العام في الفقرتين ٣١ و ٣٢ من تقريره.